A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/46/PV.48
26 November 1991

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة السادسة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والاربعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الإثنين ، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد الشهابي (المملكة العربية السعودية)

التنمية والتعاون الدولي [٧٧]

(ي) إشراك المرأة وإدماجها بصورة فعالة في عملية التنمية : تقرير اللجنة الثانية (الجزء الثاني عشر)

إقرار جدول الاعمال وتنظيم الاعمال : رسالة موجهة من رئيس لجنة المؤتمرات [٨] (تابع)

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة [١٩]

(أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

(ب) تقارير الامين العام

برنامج العمل

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

91-61791 ٢١٩٩ز(٩١)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠ .

البند ٧٧ من جدول الاعمال

التنمية والتعاون الدولي

(ي) إشراك المرأة وإدماجها بصورة فعالة في عملية التنمية : تقرير اللجنة الثانية (الجزء الثاني عشر) (A/46/645/Add.11) (الجزء ألف))

الرئيس : أعطي الكلمة لمقرر اللجنة الثانية ليعرض تقرير اللجنة .

السيد راكوتونايفو (مدغشقر) ، مقرر اللجنة الثانية (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يشرفني أن أعرض تقرير اللجنة الثانية الوارد في الوثيقة (A/46/645/Add.11 ، الجزء ألف) في إطار البند ٧٧ (ي) من جدول الاعمال المعنون "التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : إشراك المرأة وإدماجها بصورة فعّالة في التنمية" . في الفقرة ١ من التقرير ينبغي أن يضاف رقم 645 الى الوثيقة المشار اليها بين قوسين بحيث يكون رقم الوثيقة على النحو التالي : "A/46/645" .

وأود أن أسترعي انتباه الجمعية الى الفقرة ٧ من التقرير التي توصي فيها اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع قرار عنوانه "محفل دولي - للصحة - أحد شروط التنمية الاقتصادية : كسر حلقة الفقر وعدم المساواة" . وهو مشروع اعتمدته اللجنة دون تصويت .

الرئيس : اذا لم يكن هناك أي اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي ، فساعتبر أن الجمعية العامة تقرر ألا تناقش تقرير اللجنة الثانية المعروض على الجمعية اليوم .

تقرر ذلك .

الرئيس : ولذلك تقتصر البيانات على تعليل التصويت .

وقد تم توضيح مواقف الوفود بشأن توصية اللجنة الثانية في اللجنة وهي تنعكس في المحاضر الرسمية ذات الصلة .

وأود أن أذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت عملا بالفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤ أن :

"تقتصر الوفود ، قدر الإمكان ، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة ، على تعليل تصويتها مرة واحدة ، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة ، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة" .

كما أود أن أذكر الأعضاء ، بأنه وفقا للمقرر ٤٠١/٣٤ أيضا ، يقتصر تعليل التصويت على عشر دقائق وتدلي به الوفود من مقاعدها .

وقبل أن نبدأ في البت في التوصية الواردة في تقرير اللجنة الثانية ، أود أن أبلغ الممثلين بأننا سنشرع في اتخاذ قرارنا بنفس الطريقة التي اتبعت في اللجنة الثانية .

ستبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الثانية في الفقرة ٧ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/46/645/Add.11 ، الجزء ألف) . ومشروع القرار هو بعنوان "محفل دولي للصحة - أحد شروط التنمية الاقتصادية : كسر حلقة الفقر وعدم المساواة" .

وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ١٧/٤٦) .

الرئيس : وبذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ي) من البند ٧٧ من جدول الأعمال .

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال : رسالة موجهة من رئيس لجنة المؤتمرات (A/46/374/Add.4)

الرئيس : كما يعلم الأعضاء ، فإن الجمعية العامة قررت في الفقرة ٧

من القرار ٣٤٣/٤٠ ، أنه لا يجوز لأي جهاز فرعي للجمعية العامة أن يجتمع في مقر الامم المتحدة أثناء دورة عادية للجمعية العامة ما لم تأذن الجمعية له صراحة بذلك .

وتشير الرسالة الموجهة اليّ من رئيس لجنة المؤتمرات الى أن اللجنة توصي الجمعية بأن تأذن للجنة الاستشمانية لصندوق الامم المتحدة لناميبيا بالاجتماع في المقر أثناء الدورة العادية السادسة والاربعين للجمعية العامة .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على توصية لجنة المؤتمرات ؟

تقرر ذلك .

البند ١٩ من جدول الاعمال

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

(أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/46/23 ، A/AC.109/1056 - A/AC.109/1063 ، A/AC.109/1064 و Corr.1 ، A/AC.109/1065-A/AC.109/1067 ، A/AC.109/1068 و Corr.1 ، A/AC.109/1069-A/AC.109/1071 ، A/AC.109/1073 A/AC.109/1074 و Corr.1 ، A/AC.109/1075-A/AC.109/1078 ، A/AC.109/1079 و Corr.1 ، A/AC.109/1082)

(ب) تقارير الامين العام (A/46/589 و A/46/593 و A/46/634)

الرئيس : قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الاول ، أود أن اقترح إقفال قائمة المتكلمين في مناقشة هذا البند في الساعة الثانية عشرة ظهر اليوم .

واذا لم أسمع اعتراضا ، فسأعتبر أن الجمعية توافق على هذا الاقتراح .

تقرر ذلك .

وأود أن ألفت انتباه المندوبين مرة أخرى الى أن قائمة المتكلمين ستقفل اليوم ، راجيا منهم الانتباه الى الموعد النهائي وأطلب من الممثلين الراغبين في الاشتراك في المناقشة أن يسجلوا أسماءهم في قائمة المتكلمين في أقرب وقت ممكن .

وأدعو الآن مقرر اللجنة الخاصة السيد محمد نجدت شهيد من الجمهورية العربية السورية ليعرض تقرير اللجنة .

السيد شهيد (الجمهورية العربية السورية) (مقرر اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (لجنة الـ ٢٤ الخاصة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أعرض على نظر الجمعية العامة تقرير اللجنة الخاصة الذي يغطي عملها خلال عام ١٩٩١ والذي يرد في الوثيقة A/46/23 .

وهذا التقرير الذي يتصل ، من بين جملة أمور ، بالبند ١٩ من جدول الأعمال معروض عليكم بموجب الفقرة ١٢ من قرار الجمعية العامة ٣٤/٤٥ المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ بشأن تنفيذ الإعلان ، وفيه تطلب الجمعية من اللجنة الخاصة مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذا فوريا وتاما في جميع الأقاليم التي لم تنل استقلالها بعد ، مع الاستمرار في إيلاء اهتمام خاص للأقاليم الصغيرة ، ولاسيما بإيفاد بعثة زائرة الى تلك الأقاليم ، كلما ارتأت اللجنة الخاصة ذلك مناسبا ، وتوصية الجمعية العامة بأنسب الخطوات التي يتوجب اتخاذها لتمكين سكان تلك الأقاليم من ممارسة حقهم في تقرير المصير والاستقلال .

وخلال السنة ، تمكنت اللجنة الخاصة من النهوض بالمهام التي أسندتها اليها الجمعية العامة ومن تقديم التوصيات المناسبة بشأن جميع البنود المحالة اليها لتنظر فيها ولتقدم تقارير عنها ، وذلك بفضل الاجتماعات التي عقدتها اللجنة في الفترة من شباط/فبراير الى آب/أغسطس والمشاورات المكثفة التي جرت بين أعضائها على مدى العام بطوله .

كما أجرت اللجنة الخاصة استعراضا مكثفا لاسلوب عملها ومنهجيتها بهدف تنظيم عملها . وكان من أبرز نتائج ذلك الاستعراض أن أدمجت في قرار واحد عشرة قرارات تتعلق بأنغيلا ، وبرمودا ، وتوكيلاو ، وجزر تركس وكايكوس ، وجزر فرجن البريطانية ، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، وجزر كايمان ، وساموا الامريكية ، وغوام ، ومونتسيرات ، ويرد هو القرار في الوثيقة A/46/23/Part.VI .

غير أن ذلك القرار الموحد الذي اعتمد بتوافق الآراء قد انتهك للاسف من جانب الذين اقترحوه أصلا وألحوا بشتى الوسائل على ضرورة اعتماده . وفي ضوء هذا التغير ، استعرضت اللجنة الخاصة خلال العام تنفيذ الاعلان فيما يتعلق بالاقاليم المتبقية ، وصاغت مجموعة من التوصيات تستهدف التعجيل بإنهاء الاستعمار وتسهيل التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي لشعوب تلك الاقاليم .

وتكرر اللجنة الخاصة التأكيد على أن من مسؤولية الدول القائمة بالادارة أن تهيئ في الاقاليم الظروف التي يكون من شأنها تمكين شعوب تلك الاقاليم من أن تمارس بحرية ودون تدخل حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال . وتؤكد اللجنة الخاصة من جديد على أن من حق شعوب تلك الاقاليم نفسها أن تحدد بحرية ، في نهاية المطاف ، مركزها السياسي المقبل وفقا لاحكام ميثاق الامم المتحدة والاعلان ذات الصلة ، وتطلب اللجنة الخاصة الى الدول القائمة بالادارة أن تيسر وضع برامج للتثقيف السياسي بغية تعزيز الوعي بين الشعوب الإمكانيات المتاحة لها لممارسة حقها في تقرير المصير .

وتؤكد اللجنة الخاصة مجددا على أن من مسؤولية الدول القائمة بالادارة أن تشجع التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقاليم ، ولذا فإنها توصي بمواصلة منح الاولوية لتعزيز وتنويع اقتصادات تلك الاقاليم .

ولما كانت اللجنة الخاصة تدرك أن بعثات الامم المتحدة الزائرة توفر وسيلة فعالة للتحقق من حالة الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، فإنها تحث الدول القائمة بالادارة على أن تتعاون ، أو أن تواصل التعاون ، بتسهيلها إيفاد هذه البعثات الى الاقاليم الخاضعة لإدارتها .

وبالاضافة الى ذلك ، يتضمن التقرير أيضا توصيات اللجنة الخاصة بشأن اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية وكاليدونيا الجديدة ، وقراري اللجنة بشأن بتكيرن وسانت هيلانة .

وفيما يتعلق بدور الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الامم المتحدة الاخرى ، فإن اللجنة الخاصة تطلب الى تلك الوكالات والمنظمات أن تعزز تدابير الدعم وأن تصوغ برامج المساعدة المناسبة لصالح الشعوب المعنية ، وأن تضع في اعتبارها أن هذه المساعدة لا ينبغي أن تقتصر على تلبية الاحتياجات المباشرة لهذه الشعوب فحسب ، بل أن تهيئ أيضا الظروف اللازمة للتنمية بعد أن تمارس تلك الشعوب حقها في تقرير المصير والاستقلال .

وفي هذا الصدد ، استرعت اللجنة الخاصة انتباه الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المشتركة مع الامم المتحدة الى الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير اجتماع الخبراء الحكوميين للبلدان النامية الجزرية والبلدان والمنظمات المانحة المعقود في مقر الامم المتحدة بنيويورك في الفترة من ٢٥ الى ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٠ .

وحثت اللجنة الخاصة تلك الوكالات والمؤسسات على أن تولي ، عند وضع برامجها لتقديم المساعدة ، المراعاة الواجبة لتلك الاستنتاجات والتوصيات ، وأن تساعد على تحقيق الهدف الذي حدده قرار الجمعية العامة ٤٧/٤٣ المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩ الذي يطالب بالقضاء الكامل على الاستعمار بحلول عام ٢٠٠٠ .

وتحث اللجنة مؤسسات منظومة الامم المتحدة على الالتزام ببرنامج العمل الوارد في الاعلان المتعلق بالفصل العنصري وآثاره المدمرة في الجنوب الافريقي ، خاصة فيما يتعلق بزيادة الدعم المقدم الى مناهضي الفصل العنصري بوجه خاص .

وفيما يتصل بالظروف الاقتصادية والاجتماعية في تلك الاقاليم ، تقدم اللجنة الخاصة توصيات تتعلق تحديدا بانشطة المصالح الاجنبية الاقتصادية وغيرها التي تعرقل تنفيذ الاعلان ، وبالانشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الاقاليم الواقعة تحت إدارتها . وقد أولت اللجنة ، لدى صياغة توصياتها ، اهتماما خاصا للحالة في الاقاليم الجزرية الصغيرة التي تعاني من معوقات تنجم عن تداخل عوامل كثيرة مثل حجم هذه الاقاليم ، وموقعها النائي ، وتفرقها الجغرافي ، وعناصر أخرى .

وقد نفذت اللجنة الخاصة ، كما يتضح من تقريرها ، عددا من المهام الاخرى التي أسندتها اليها الجمعية العامة في قرارات شتى ، بالاضافة الى المهام المترتبة على القرارات التي سبق أن اتخذتها اللجنة ذاتها بشأن مسألة الاعلان عن العمل الذي تضطلع به الامم المتحدة في ميدان إنهاء الاستعمار .

وفي هذا الصدد قررت اللجنة مرة أخرى التأكيد على أهمية أن تكفل الامم المتحدة أوسع نشر ممكن للمعلومات المتعلقة بإنهاء الاستعمار ، بوصف ذلك أداة لتعزيز مقاصد ومبادئ الميثاق وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، ووسيلة لتعبئة الرأي العام العالمي لمؤازرة شعوب الاقاليم المستعمرة . وشجعت اللجنة الخاصة مرة أخرى ، واضعة في اعتبارها الدور الهام الذي يؤديه عدد متزايد من المنظمات غير الحكومية في عملية إنهاء الاستعمار ، تلك المنظمات على مواصلة نشر المعلومات عن الحالة في الاقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي وعن موقف الامم المتحدة فيما يتعلق بانهاء الاستعمار .

وخلال السنة ، اشتركت اللجنة في عدد من المؤتمرات والاجتماعات الدولية التي عقدتها منظمات حكومية دولية . وفي ضوء النتائج البناءة المحرزة في هذا الصدد

(السيد شهيد ، مقرر ، لجنة الـ ٣٤ الخاصة)

وتمشيا مع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، قررت اللجنة أن تواصل اقامة صلات وثيقة مع المنظمات المعنية وأن تشارك في المؤتمرات والحلقات الدراسية والاجتماعات الخاصة الاخرى المتعلقة بإنهاء الاستعمار التي تنظمها تلك المنظمات والهيئات الاخرى المعنية في الامم المتحدة . وأود أن أسترعي انتباه الاعضاء الى المقترحات الواردة في الفرع ياء من الفصل ١ ، المعنون "الاعمال المقبلة" .

فقد ذكر في ذلك الفرع ، ضمن جملة أمور ، أن اللجنة الخاصة تعتزم ، أن تواصل خلال ١٩٩٢ جهودها الرامية الى تحري أفضل الطرق والوسائل للتنفيذ الكامل للاعلان في جميع الاقاليم التي لم تمارس حتى الآن حقها في تقرير المصير والاستقلال ، وذلك وفقا للولاية المنوطة بها في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ورهنا بأي توجيهات أخرى قد تتلقاها من الجمعية العامة خلال الدورة الحالية .

وعلى وجه الخصوص ، ستبقي اللجنة قيد الاستعراض التطورات المتعلقة بكل إقليم بالإضافة الى امتثال الدول الاعضاء وخاصة الدول القائمة بالإدارة للمقررات والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الامم المتحدة . وعلى أساس ذلك الاستعراض ، ستواصل اللجنة تقديم الاستنتاجات والتوصيات الخاصة بالتدابير المحددة اللازمة لتحقيق الاهداف المنصوص عليها في الإعلان والاحكام ذات الصلة من الميثاق .

وستواصل اللجنة الخاصة تقديم اقتراحات محددة يمكن أن تساعد مجلس الامن في النظر في اتخاذ تدابير مناسبة ، بموجب الميثاق ، إزاء ما يرجح أن يهدد السلم والامن الدوليين من تطورات في الاقاليم المستعمرة . وتأمل اللجنة في أن يحظى المقترح الوارد في ذلك الفرع بموافقة الجمعية وذلك لتمكينها من المضي في الاضطلاع الفعال بمهمتها التي ما زال يتعين عليها استكمالها .

وتوصي اللجنة الخاصة الجمعية العامة بأن تجدد مناشدتها للدول المعنية القائمة بالإدارة لاتخاذ كل الخطوات اللازمة لتنفيذ الإعلان وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، وفقا للرغبات التي أعربت عنها صراحة شعوب الاقاليم التي ما زالت خاضعة للاستعمار .

وفي هذا السياق ، إذ تأخذ اللجنة الخاصة في اعتبارها النتائج المفيدة التي تحققت نتيجة لمشاركة بعض الدول القائمة بالإدارة في عملها ، فإنها توصي الجمعية العامة بأن تقوم مرة أخرى بحثّ الدول القائمة بالإدارة على التعاون أو مواصلة التعاون مع اللجنة في الاضطلاع بولايتها ، وبصفة خاصة المشاركة بنشاط في عملها المتصل بالاقاليم التي لا تزال تحت إدارة تلك الدول .

وفضلا عن ذلك ، إذ تأخذ اللجنة الخاصة في اعتبارها تأكيد الجمعية العامة على أن المشاركة المباشرة للاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في أعمال الامم المتحدة والوكالات المتخصصة هو وسيلة فعالة للنهوض بتقدم شعوب تلك الاقاليم ، فإنها توصي بتشجيع هذه المشاركة وزيادتها .

(السيد شهيد ، مقرر ، لجنة الـ ٢٤ الخاصة)

ولعل الجمعية العامة أيضا تود تجديد مناشدتها لكل الدول والوكالات المتخصصة والمؤسسات الاخرى في منظومة الامم المتحدة بالامتثال لشتى الطلبات التي وجهتها اليها الامم المتحدة في قراراتها الخاصة بمسألة إنهاء الاستعمار .

ولدى إعداد البرنامج المقترح ، قام السيد رئيس اللجنة الخاصة بالإنابة السفير ريكاردو الاركون دي كيسادا ، ممثل كوبا ، بإجراء مشاورات مستفيضة طوال العام مع كل المعنيين . إن العمل الشاق الذي اضطلع به والاسهامات الإيجابية التي قدمها في هذا السياق تحظى ببالغ التقدير من جانب كل أعضاء اللجنة الخاصة .

ونيابة عن اللجنة الخاصة أوصي الجمعية العامة بالاهتمام بهذا التقرير .

وقبل أن أختتم كلمتي اسمحوا لي أن أعرب عن امتناني العميق لكل أعضاء اللجنة ، ولاسيما رئيسنا بالإنابة السفير ريكاردو الاركون دي كيسادا ، ونائبي الرئيس السيد سفير ج. بيرغ جوهانسن ممثل النرويج ، والسيد الكسندر سلابى ممثل تشيكوسلوفاكيا ، ورئيس اللجنة الفرعية للالتماسات والمعلومات والمساعدة السيد ريناجي ريناجي لوهيا ممثل بابوا غينيا الجديدة ، ورئيس اللجنة الفرعية المعنية بالاقاليم الصغيرة الاخ غازي جمعه ممثل تونس ، ومقررها السيد خوزيه اكوستا فراغاتشان ممثل فنزويلا ، لما قدموه لي من تعاون وتأييد سهل الى حد كبير مهمتي كمقرر .

الرئيس : أشكر مقرر اللجنة الخاصة وأعطي الكلمة الان الى رئيس اللجنة الخاصة بالنيابة سعادة السيد ريكاردو الاركون دي كيسادا .

السيد الاركون دي كيسادا (كوبا) ، الرئيس بالإنابة للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (لجنة الـ ٢٤ الخاصة) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يشرفني أن أتكلم في إطار البند ١٩ من جدول الاعمال خلال هذه الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة بصفتي رئيسا بالإنابة للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

اسمحو لي بادئ ذي بدء أن أرحب بانضمام ولايات ميكرونيزيا الاتحادية وجمهورية جزر مارشال الى الامم المتحدة هذا العام . إذ يعد مصدر رضا وارتياح بالنسبة للجنة الـ ٣٤ الخاصة - التي كرست ساعات طوالا في دوراتها الماضية للنظر في الوضع الاستعماري لهاتين الدولتين - أن ترحب بهما بيننا كدولتين مستقلتين ، وأن تعرب عن الامل في أن يتعزز هذا الاستقلال وتلك السيادة على مر السنين .

ويسعدنا بالمثل أن نرى البدء في خطة التسوية التي اقترحها الامين العام بالنسبة للصحراء الغربية على إثر اعتماد مجلس الامن للقرارات ذات الصلة . ويحدونا الامل في التمكن من التغلب على الصعوبات الاولية التي ظهرت في طريق التنفيذ الكامل للخطة وإيفاد بعثة الامم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ، حتى يتمكن الشعب الصحراوي من أن يختار - بحرية كاملة - وضعه السياسي المقبل في الاستفتاء المنصوص عليه بوصفه جزءا من الخطة .

إن الحالات التي أشرت اليها توا - على غرار حالة ناميبيا في الماضي القريب ، وأقاليم أخرى كثيرة في الماضي البعيد - لهي دليل واضح ليس فقط على دور الامم المتحدة ولاسيما لجنة الـ ٣٤ الخاصة في التقدم المحرز في عملية إنهاء الاستعمار خلال العقود الاخيرة بل أيضا على ما للضغط الدولي من أهمية حيوية في دفع هذه العملية قدما الى الامام ، وهي عملية شكلت وما زالت تشكل ، أحد المساعي الرئيسية لمنظمتنا منذ إنشائها .

ولئن كان ما قامت به الامم المتحدة من عمل لإنهاء الاستعمار قد أسهم في تغيير وجه البسيطة فيجب ألا نسمح لانفسنا بالوقوع في مزالق للرضا عن الذات . لقد أنجز الكثير حقا لكن ما زال هناك الكثير أيضا مما يجب القيام به . فهناك أمم عديدة حصلت على الاستقلال خلال العقود الاخيرة لكن هناك أمما أخرى كثيرة لا تزال خاضعة لسيطرة الاستعمار : لهذا ، قررت الجمعية العامة مؤخرا ، ومنذ ثلاث سنوات فقط ، إعلان عقد التسعينات على أنه عقد الامم المتحدة للقضاء على الاستعمار .

(السيد الاركون دي كيسادا ، الرئيس بالإنابة ، لجنة الـ ٣٤ الخاصة)

ومما لا شك فيه أن العمل الذي يتعين علينا القيام به لاستئصال شافة السيطرة الاستعمارية يختلف اختلافا جوهريا في معظم الحالات عما قمنا به في الماضي . فلا بد أن يكون منطويا على المزيد من حسن التمييز وإنجازه بنجاح يتطلب منا جميعا ، بما فينا الدول الاستعمارية ليس فقط أن نبدي قدرا كبيرا من حسن النية ، بل أن نستخدم أيضا قدرتنا على الإبداع والابتكار .

وغالبية الاقاليم المتبقية تحت الحكم الاستعماري جزر صغيرة محدودة الموارد والاراضي والسكان ، تبعد كثيرا عن اهم الطرق التجارية ، وتتعرض لقوى الطبيعة العنيفة . وفي بعض الحالات ، تنشأ بهذه الاقاليم بعض الجيوب لإقامة القواعد والمنشآت العسكرية التي تعتبرها الدول الاستعمارية ذات أهمية استراتيجية ؛ وفي حالات أخرى ، تنظر الدول القائمة بالإدارة إلى بدء عملية إنهاء الاستعمار باستياء بسبب مصالحها الاقتصادية أو الجغرافية - السياسية ؛ وفي حالات أخرى سعت دول استعمارية ، محاولة إحداث تحوّل ثقافي - بل طمس للثقافة أحيانا - إلى إدخال قيمها ولغتها وعاداتها إلى الاقاليم التي احتلتها بقصد إحلالها محل التقاليد والخصائص الاصلية للسكان .

وكل ما سبق ذكره لا يؤدي إلى عرقلة تحقيق عملية إنهاء الاستعمار تماما ، وهو ما تصبو إليه منظمتنا وفقا للميثاق ولقرارات هذه الجمعية ، وإنما يزيد أيضا من أهمية الاجهزة التي أُوكل إليها استئصال السيطرة الاستعمارية .

إننا لا نواجه ، كما يقترح البعض ، حالة اختفى الاستعمار منها تماما ، ولم يعد فيها أي مبرر بالتالي لوجود اللجنة الرابعة أو لجنة الـ ٢٤ الخاصة . إذ لا ينبغي أن ننسى تلك الاقاليم التي ما زالت تحت الحكم الاستعماري وينبغي ألا نطلق العنان للدول الاستعمارية لكي تشكّل مصائر شعوب تلك الاقاليم وفقا لأهوائها .

إن أهمية كل أجهزة إنهاء الاستعمار التابعة للأمم المتحدة تزيد عما كانت عليه في أي وقت مضى . فلقد أضحت الحالات التي نواجهها أكثر تعقيدا عما كانت عليه في الماضي ، وليس من شك في أن الجهود التي ينبغي تكريسها ستكون أعظم كذلك .

ولن تنتهي تلك الاجهزة من ولايتها ما دام هناك إقليم استعماري واحد باق على وجه الارض ، لأن كل إقليم مستعمر ، مهما صغر حجمه وتضاءلت موارده وخفت كثافة سكانه ، له نفس الحق أمام المجتمع الدولي في أن يمارس حقه في تقرير المصير والاستقلال بدون معوّقات . وسيحق لنا فقط عندما يمارس آخر هذه الاقاليم ذلك الحق أن نقول إن أعمال إنهاء الاستعمار قد اكتملت ، ولم يعد لوجود الاجهزة المكلفة بتلك المهمة في الامم المتحدة أي مبرر .

إن ميثاق الامم المتحدة الذي ينبغي أن نسترشد به في هذه المهمة يتوجه صراحة إلى أعضاء منظمتنا القائمين على إدارة الاقاليم المستعمرة ، ويحثهم على الاعتراف بمبدأ مؤداه أن مصالح سكان تلك الاقاليم ينبغي أن تكون هي المرشد الاساسي الذي يهتدى به في أعمالهم . ومن ثم هناك أهمية جوهرية لدور الدول القائمة بالإدارة ولما ينبغي عليها أن تقدمه من تعاون للجنة الخاصة المكلفة بتنفيذ الإعلان .

ونحن نهنئ تلك الدول التي أسهمت في أعمال اللجنة الخاصة بتعاونها معها ، ونحث الدول الاخرى التي لم تتعاون حتى الان ، أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن . ونعتقد أنه إذا كانت تلك الدول ترغب في أن ترى اختفاء اللجنة الخاصة وأجهزة الامم المتحدة المعنية بإنهاء الاستعمار ، فإن أفضل السبل إلى ذلك لا يكون بمحاولتها إضعاف تلك الاجهزة أو تدميرها بوسائل إجرائية أو خطابية ، أو من خلال عمليات إعادة الهيكلة ، بل إن أفضل سبيل هو العمل سويا مع أعضاء الامم المتحدة الاخرين بغية القضاء بالفعل على ظاهرة أدت إلى قيام تلك الاجهزة منذ البداية ، ظاهرة ما زالت تشكل الاساس الصلب لاستمرار وجود تلك الاجهزة ، أعني ظاهرة الاستعمار .

وتعتزم اللجنة الخاصة ، كجزء من برنامج عملها في المستقبل ، أن تواصل السعي جاهدة من أجل توسيع نطاق شبكة بث المعلومات على الصعيدين العالمي والاقليمي على السواء ، وتعتزم أيضا أن تستمر ، قدر الإمكان ، في إقامة روابط أوثق مع سكان الاقاليم المستعمرة . ولهذا ، قررت اللجنة الخاصة مواصلة برنامجها لعقد حلقات دراسية بالمقر الرئيسي وخارجه ، وهذه الحلقات الدراسية تيسر إقامة علاقات بين ممثلي الاقاليم المستعمرة وبين الدول الاعضاء والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية ، مما يؤدي بالتالي إلى زيادة تدفق الاتصالات كما ثبت من الخبرة المكتسبة من حلقتي فانواتو وبربادوس الدراسيتين . وعلى نفس المنوال ، ستواصل اللجنة الخاصة العمل مع إدارة شؤون الإعلام للامم المتحدة لتسهيل إدراج برامج تتصل بإنهاء الاستعمار في أعمال تلك الإدارة .

ويتسم إيفاد بعثات زائرة تابعة للامم المتحدة إلى الاقاليم المستعمرة باهمية كبرى أيضا بالنسبة لاعمال اللجنة الخاصة . ونحن نامل أن يستمر التعاون الذي تقدمه بعض الدول لتلك البعثات ، وأن يتسع نطاقه لعلنا نحظى في المستقبل بتعاون الدول الاخرى معنا . وإذا كان هدف تلك الدول حقا هو ضمان الرفاهية لسكان تلك الاقاليم ، فإننا نامل أن تدرك الدول القائمة بالإدارة أن افضل السبل لتحقيق هذا الهدف لن يكون باعتبار اللجنة الخاصة خصما لها ، بل بالعمل سويا مع اللجنة بغية تحقيق هدفنا المشترك . وفي هذا الصدد ، نامل أن يتسع في القريب العاجل نطاق إيفاد البعثات الزائرة مما ييسّر عمل اللجنة الخاصة في وضع التوصيات بالإجراءات اللازمة .

ويجدر بنا أن ننوّه عن تلك الجهود التي بذلتها اللجنة الخاصة طوال هذا العام لتعزيز فعاليتها . وفي هذا الصدد ، انشات اللجنة فريقا عاملا قام بصياغة مجموعة من التوصيات اعتمدها جميع أعضاء اللجنة ، وهي توصيات لا تؤدي فقط إلى تبسيط هيكلها ، وإنما أيضا إلى تبسيط عملية صنع القرارات فيها . وفي ضوء عملية إعادة التنشيط هذه ، فإننا نرى أن بوسع اللجنة الخاصة أن تواصل عملها بفعالية متجددة ، وأن تزيد من تعمقها في التوصيات التي تصدرها فيما يتصل بكل إقليم على حدة ، وكذلك فيما يتصل بالانشطة العسكرية والمصالح الاقتصادية التي تعرقل عملية إنهاء الاستعمار ، وبدور الوكالات المتخصصة وبجوانب الفصل العنصري والنتائج المترتبة عليه التي كانت تشكل دائما جزءا تقليديا من عملها .

وأود الآن أن أبدي بعض التعليقات الشخصية . خلال هذا العام كان بوسعي ، كرئيس للجنة الخاصة ، أن أعوّل على التعاون الكامل من جانب زملائي في اللجنة ، وموظفي الامانة العامة الذين يعاونوننا في أعمالنا . وأود أن أعرب لهم عن تقديري ، خاصة لنائبي الرئيس السيد بيرغ جوهانسن ، ممثل السويد ، والسيد الكسندر سلابي ، ممثل تشيكوسلوفاكيا ، ولمقرر اللجنة السيد محمد نجدت شهيد ممثل الجمهورية العربية السورية . وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لبقية أعضاء هيئة مكتب اللجنة

(السيد الاركون دي كيسادا ، الرئيس بالإنابة ، لجنة الـ ٢٤ الخاصة)

الخاصة . كما أود أن أعرب عن شكري لزميلي السفير ريناغي لوهيا ، ممثل بابوا غينيا الجديدة ، للدور الذي اضطلع به ، وهو الذي أوكلت إليه رئاسة الفريق العامل المعني بإعادة تنشيط اللجنة الخاصة . وقد شرفني كثيرا أن أعمل معهم جميعا في حالات كانت تتسم بالتعقيد أحيانا ، ولكن كان بمقدوري في كل مرحلة أن أعوّل على تعاونهم وتفاهمهم .

أود أيضا أن أعرب عن امتناني لما أبدي من اهتمام بأعمالنا من قبل الامين العام ، السيد خافيير بيريز دى كوييار ، ووكيل الامين العام للمسائل السياسية الخاصة وشؤون التعاون الاقليمي وإنهاء الاستعمار والوصاية ، السيد جيمس جونساه . واسمحوا لي أن أوجه أيضا بواسطتهما تقديرنا للعاملين في الامانة العامة لتعاونهم المستمر معنا طوال هذا العام .

لقد كان القضاء على الاستعمار إحدى المسؤوليات الرئيسية للامم المتحدة منذ إنشائها ، وظل كذلك على وجه الخصوص بسبب المساعدة التي يمكنها أن تقدمها إلى الشعوب المستعمرة في ممارسة حقها غير القابل للتصرف في تحقيق المصير والاستقلال .

إن اعتماد القرار ٤٧/٤٣ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، الذي أعلنت بموجبه الجمعية العامة العقد الدولي للقضاء على الاستعمار ، إنما هو تعبير عملي عن إصرار المجتمع الدولي على أن يضع حدا نهائيا لهذه الممارسات ، ونأمل أن يكون بوسعنا الآن أن نعتمد أخيرا أثناء هذه الدورة خطة عمل للعقد على أساس القرارات التي اتخذتها لهذا الغرض بلدان عدم الانحياز في مؤتمرها الوزاري الاخير المعقود في أكرا بغانا . ونأمل أن تظل بذلك لإنهاء الاستعمار الاولوية العالية التي منحتها له الجمعية العامة ، وأن يقدم للجنة الخاصة كل ما هي بحاجة إليه من التعاون كيما تضطلع بمهامها على الوجه الكامل .

الرئيس : تبدأ الجمعية العامة الآن المناقشة العامة لهذا البند من جدول الاعمال .

السيد شهيد (الجمهورية العربية السورية) : صحيح أن العالم كله يعيش حالة من التغيير العميق ، إلا أن أحكام القرار ١٥١٤ (د - ١٥) لم تتغير ، فشعوب البلدان المستعمرة وغير المتمتعة بالحكم الذاتي ، وهي تتطلع إلى دور هام وفعّال للامم المتحدة ، لا تشك لحظة واحدة أن المنظمة الدولية كانت وستبقى المنبر الدولي لإقرار حقوق الشعوب في تقرير مصيرها ، ونيل حريتها ، وإنهاء جميع صيغ وأشكال الاحتلال والاضطهاد والظلم .

(السيد شهيد ، الجمهورية العربية السورية)

لقد انقضى أكثر من ثلاثين عاما على اعتماد الجمعية العامة القرار التاريخي ١٥١٤ (د - ١٥) الذي يعتبر بحق علامة بارزة في تاريخ الامم المتحدة ، لانه من خلاله احرز تقدم هائل في المهمة الشاقة والمؤلمة ، مهمة إنهاء الاستعمار . وعلى الرغم من هذا الانجاز تبقى الحقيقة الباقية أن هناك عددا كبيرا من الاقاليم لا يزال خاضعا للسيطرة الاستعمارية ، وشعوبها محرومة من إمكانية ممارسة حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الذي كرّسه هذا القرار .

إن التغييرات التي جدت في العلاقات الدولية ، لم يكن لها حتى الآن اثر إيجابي على الاقاليم المستعمرة وغير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية . فبالرغم من هذه التغييرات ، ما زالت بعض الدول القائمة بالإدارة لا تتعاون مع اللجنة الخاصة . وفي العديد من الحالات تكون المعلومات التي تقدمها إلى الامين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الإمم المتحدة قديمة . كما أن أغلب الدول القائمة بالإدارة لم تمنح إذنا للبعثات الزائرة منذ سنوات عديدة .

وليست كل الدول القائمة بالإدارة تمكن ممثلي حكومات الاقاليم وغيرهم من ممثلي شعوب الاقاليم المستعمرة ، من التعبير عن آرائهم إلى اللجنة الخاصة ، وإلى غيرها من هيئات الامم المتحدة المعنية بإنهاء الاستعمار . ولذلك فنحن لا نأتي بجديد عندما نؤكد على حقيقة أن إيصال عملية إنهاء الاستعمار إلى خاتمة ناجحة يتطلب ، كما اكدت الجمعية العامة مرارا وتكرارا ، أولا ، مشاركة الدول القائمة بالإدارة وممثلي شعوب الاقاليم في أعمال هيئات الامم المتحدة ذات الصلة . ثانيا ، إيفاد بعثات زائرة من الامم المتحدة إلى تلك الاقاليم لتقييم الحالة فيها تقييما صحيحا ، وللتحقق عيانا من التطلعات الحقيقية لشعوبها ، ثالثا ، إشراك الامم المتحدة في أعمال تقرير المصير التي تنفذ في تلك الاقاليم فيما يتعلق بمركزها في المستقبل .

ونحن أيضا لا نأتي بجديد عندما نقول بأن وجود المصالح الاجنبية الاقتصادية والعسكرية وغيرها في البلدان والاقاليم المستعمرة يشكل قبل كل شيء ، عقبة تعرقل تنفيذ الإعلان . فمن الحقائق المعروفة جيدا أن إحدى الغايات الرئيسية للاستعمار هي

تحقيق مطامع اقتصادية وعسكرية وغيرها للدول المستعمرة ، ولا يعقل أن تكون هذه الانشطة ، التي ترمي إلى تحقيق هذه المطامع ، لمصلحة الشعوب المستعمرة بدليل ان الهياكل الاقتصادية في البلدان المستعمرة يغلب عليها طابع استخراج الموارد الطبيعية لخدمة احتياجات الصناعة في البلدان المستعمرة وفي البلدان الشريكة لها في التجارة . وإذا لم يكن الامر كذلك ، فما هي الغاية إذن من استعمار الشعوب منذ البدء ، والإبقاء على العديد منها تحت السيطرة الاستعمارية لغاية الآن ، خاصة وان هذه البلدان والاقاليم المستعمرة خاضعة في أكثر الاحيان لهيمنة عواصم بعيدة عنها بآلاف الكيلومترات ولا تنتمي إلى خصائصها العرقية ولا الثقافية ؟

ولقد وطدت الدول الاستعمارية وجودها في الاقاليم المستعمرة عن طريق نهب هذه الاقاليم واستخدامها كمورد رخيص للمواد الخام والايدي العاملة محققة بذلك أرباحا كبيرة لها . ولكن الامر ، لا يقتصر على هذا فحسب ، فمن الحقائق المعروفة جيدا ان الاستخدامات العسكرية لهذه الاقاليم تفوق في كثير من الاحيان المنافع الاقتصادية . ونحن في هذا الصدد ، نكرر موقفنا القاضي بأن الاقاليم المستعمرة يجب ألا تستخدم في الانشطة أو الاغراض العسكرية . ونؤيد النداء المتكرر الوارد في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالوقف غير المشروط لجميع أنواع الانشطة العسكرية في الاقاليم المستعمرة ، وبالسحب الكامل لجميع القواعد والمنشآت العسكرية من هذه الاقاليم . ونحن نطالب ايضا الدول الاستعمارية بعدم استخدام هذه الاقاليم تحت سيطرتها بما يتعارض مع مصالح شعوبها ، كإجراء التجارب أو إلقاء النفايات النووية فيها على سبيل المثال .

(السيد شهيد ، الجمهورية العربية السورية)

لقد اتخذت الامم المتحدة قرارات عديدة تدين فيها انشطة الدول الاستعمارية الاقتصادية والعسكرية وغيرها ، وتدعو إلى وضع حد لها . فهذه الموارد التي تقوم الدول الاستعمارية بنهبها هي ملك خاص لشعوب هذه الاقاليم .

لقد اقامت لجنة الـ ٢٤ واللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري علاقة تعاونية تستهدف إزالة آخر آثار الاستعمار والفصل العنصري والعنصرية ، ولذلك لا غرابة في أن تقف هاتان اللجنتان ، كل منهما إلى جانب الاخرى في مسعيهما المشترك لتعزيز قضية شعب جنوب افريقيا ، وبخاصة أنها تتصل أيضا بحقه في تقرير المصير . فبموجب هذا الحق ، سيتسنى له أن يقرر في حرية مستقبله السياسي حسبما ينص عليه إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

إن للشعوب كافة حقا اساسيا غير قابل للتصرف في تقرير المصير . وقد تكرس ذلك الحق في إعلان تصفية الاستعمار في عام ١٩٦٠ . كما أن ميثاق الامم المتحدة نص ، في الفقرة الثانية من مادته الاولى ، على أن الهدف الثاني من أهداف هذه المنظمة الدولية هو احترام المبدأ الذي يقضي بالمساواة في الحقوق بين الشعوب ، وبأن يكون لكل منها حق تقرير مصيرها .

إن امتناع بعض الدول عن احترام حق الشعوب المناضلة ضد الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري ، من شأنه أن يولّد ، بالضرورة ، بؤر التوتّر الخطيرة في العالم وأن يسمح بانتهاك حقوق الإنسان وحرياته الاساسية على نطاق واسع ، وذلك على غرار ما يجري في الاراضي العربية المحتلة وجنوب افريقيا . ومما لا شك فيه أنه في حال التنكر لهذا الحق الإنساني الطبيعي والوصفي ، فإن ذلك يعني العودة إلى العهد الاستعماري ، عندما كانت شعوب وبلدان بأسرها محرومة من هذا الحق ، وكانت الدول الاستعمارية تتصرف بجغرافية ومصائر هذه الشعوب كما تشاء .

لقد وقفت بلادي سورية ، ولا تزال تقف ، إلى جانب الشعوب المستعمرة في كفاحها العادل من أجل تقرير المصير والاستقلال . ومنذ البداية كانت بلادي سورية عضوا كامل العضوية في اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب

المستعمرة . وساهمت ، بهذه الصفة ، مساهمة مباشرة في تاسيس دول مستقلة عديدة . وكما يتضح من الوثيقة A/46/517 فإن بلادي سورية واحدة من الدول الاربع والاربعين التي عرضت تقديم منح دراسية كيما يستخدمها سكان الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، وذلك استجابة لقرار الجمعية العامة ٨٤٥ (د - ٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٤ .

إننا سنواصل في المستقبل جهودنا إلى جانب المجتمع الدولي بأسره ، لاستكمال عملية إنهاء الاستعمار نهائيا ، الامر الذي يتطلب من المجتمع الدولي أن يكثّف جهوده لمساعدة الاقاليم المستعمرة وغير المتمتعة بالحكم الذاتي على مواصلة مسيرتها نحو تقرير المصير والاستقلال . وبذلك ننجز ذلك الجزء من مهمتنا الذي لم يستكمل بعد .

السيد ترين شوان لانغ (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن "إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة" (القرار ١٥١٤ (د - ١٥)) الذي اعتمدته الجمعية العامة خلال دورتها الخامسة عشرة ، في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ ، من أعظم الإنجازات في تاريخ المنظمة . وقد جاء تعبيرا عن إدراك المجتمع العالمي للحقوق المشروعة في الاستقلال والحرية لعدة ملايين من البشر الذين كانوا يخضعون للحكم الاستعماري في ذلك الوقت ، وكذلك لحقوقهم في العيش بكرامة . كما ان اعتماد تلك الوثيقة التاريخية كان طفرة في جهود الامم المتحدة من أجل إنهاء الاستعمار ، وحجر زاوية في عملية إنهاء الاستعمار التي شهدت بعد ذلك نموا سريعا لم يسبق له مثيل . فلقد استمدت اكثر من مائة أمة كانت مستعمرة استقلالها وانضمت إلى عضوية منظمتنا . ولم تحقق الامم المتحدة ، منذ إنشائها ، نجاحا في اي مجال يفوق ذلك الذي حققته في مجال إنهاء الاستعمار .

وفي الدورة الثالثة والاربعين المنعقدة في عام ١٩٨٨ ، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٤٧/٤٣ ، الذي اعلنت فيه اعتبار عقد التسعينات "العقد الدولي للقضاء على الاستعمار" . وكان هذا إجراء ملائما وآتيا في حينه .

واحتفالا بالذكرى السنوية الثلاثين "لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة" ، اعتمدت الجمعية العامة في السنة الماضية القرار ٤٥/٣٤ الذي طلبت فيه من اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة أن تواصل دراسة مدى امتثال جميع الدول التام لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) وغيره من القرارات ذات الصلة المتعلقة بمسألة إنهاء الاستعمار . وكان هذا القرار إجراء بالغ الاهمية اتخذته الامم المتحدة لضمان القضاء الكامل على الاستعمار بحلول نهاية هذا القرن ، كما هو منشود في تلك القرارات .

وطوال الاعوام الستة والاربعين المنصرمة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، شهدنا حركة قوية مناهضة للاستعمار وساعية إلى التحرر الوطني تجتاح العالم بأسره ، وتحرز النصر تلو النصر بالوسائل المسلحة أو السلمية . والإنجازات الرائعة التي حققتها هذه الحركة مظهر واضح للاتجاه الذي لا يقاوم والذي لا رجعة فيه نحو استقلال جميع الدول ونيلها حريتها ، بصرف النظر عن مساحتها أو عدد سكانها أو مواردها الطبيعية . وقد أسهمت النجاحات التي أحرزتها حركة التحرر الوطني هذه إسهاما كبيرا في إحياء وتعزيز قيم البشرية ، وبشرت بعهد يسوده السلم والحرية والرخاء ، عهد يتم فيه التخلص من القمع والاستغلال الاستعماريين إلى الابد .

بيد أنه ما زال هناك حتى الآن ١٨ إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي ولم تتح له الفرصة بعد لممارسة حقوقه في تقرير المصير والاستقلال . فالقضاء على الاستعمار لم يتحقق بعد . وفي مواجهة الاعين الفاحصة لشعوب العالم ، يجري الآن إخفاء الاستغلال والسيطرة الاستعماريين بأبرع اشكال التحايل . ونتيجة لذلك ، ما زال ملايين من البشر يرزحون تحت نير الاستعمار بصور مختلفة ودرجات متفاوتة في أوطانهم .

ولا يزال المجتمع الدولي يواجه عدة تحديات على طريق إنهاء الاستعمار ، وفقا لما هو محدد في القرار ٤٣/٤٧ . وقد دخلت عملية إنهاء الاستعمار الآن مرحلة جديدة ومعقّدة يتعين فيها زيادة التعاون الفعّال فيما بين البلدان ومضاعفة جهود الامم المتحدة .

إن أكثرية البلدان غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية تتكون من جزر نائية ، صغيرة من حيث المساحة وتعداد السكان ، ضئيلة الموارد . والتوازن الذي أقيم على مر القرون في استخدام الموارد الطبيعية لهذه الاقاليم هش للغاية ويمكن الإخلال به بسهولة . ونلاحظ بقلق أن الدول القائمة بالإدارة مازالت تنكر الطابع الاستعماري للاقاليم الواقعة تحت إدارتها . والواقع إن العديد من أنشطتها لم يسهم في تهيئة الأوضاع الاقتصادية والسياسية الضرورية لتمكين شعوب تلك الاقاليم من التعجيل بعملية تقرير المصير .

إن السكان الاصليين لا يحظون بالتعليم الكافي . وإن استبعادهم من النظامين الإداري والاقتصادي طريقة أخرى تستعملها الدول الاستعمارية لإدامة سيطرتها عليهم وفي حين أنه ليس بالضرورة أن تنجم عن جميع الانشطة الاقتصادية الاجنبية آثار سلبية على السكان الاصليين ، فإن معظم هذه الانشطة ، بحكم طابعها ، يمثل استغلالا للموارد الخام والايدي العاملة الرخيصة . وهذا يهيئ حالة تبعية شديدة لهذه الاقاليم ، من الوجهة الاقتصادية للدول القائمة بالإدارة .

والمساس الاكثر خطورة بنظام القيم الحيوية لهذه الاقاليم يتمثل في الانشطة العسكرية للدول القائمة بالإدارة . إن هذه الدول تستخدم تلك الاقاليم قواعد عسكرية أو ميادين لتجارب الاسلحة الجديدة ، الامر الذي يعرض للخطر أرواح وصحة السكان المحليين ويهدد أمن البلدان المجاورة واستقرارها .

وعلاوة الى ذلك ، هناك افتقار الى التعاون مع اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار من جانب بعض الدول القائمة بالإدارة يتمثل عدم تقديمها المعلومات بمقتضى المادة ٧٣ هـ من الميثاق ورفضها السماح للبعثات الزائرة التابعة لهذه اللجنة بأداء مهامها .

وكل الانشطة الانفة الذكر من جانب الدول القائمة بالإدارة تشكل عقبة أمام ممارسة شعوب هذه الاقاليم لحقها في تقرير المصير .

وعلى أساس المبادئ المكرسة في ميثاق الامم المتحدة وإعلان منح الاستقلال لبلدان والشعوب المستعمرة وفي عدد من قرارات الجمعية العامة ، إن اعتبارات لحجم الإقليمي والموقع الجغرافي ومحدودية عدد السكان والموارد الطبيعية لا ينبغي ن تمنع بحال من الاحوال شعوب تلك الاقاليم من ممارسة حقوقها الثابتة في تقرير لمصير والاستقلال . ولا بد أن يتم الاختيار عن طريق التعبير الحر عن إرادة الشعب .

والدول القائمة بالإدارة ملزمة بتهيئة الاوضاع الضرورية لتمكين شعوب لاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من تحقيق استقلالها الاقتصادي والسياسي لقيام بتحول سياسي تدريجي في الاقاليم مع إيلاء أولوية كبرى لتعليمها تعليما متجردا نزيها . كما ينبغي إتاحة الفرصة للسكان الاصليين لتولي مسؤوليات أكبر في دارة شؤونهم .

وينبغي للدول القائمة بالإدارة أن تكف فورا عن استغلال اليد العاملة ، وأن تحافظ على بيئة الاقاليم وتتجنب استنزاف مواردها الطبيعية . وعليها أن تفكك قواعدها العسكرية ، وأن تلتزم بعدم استخدام هذه الاقاليم لوزع أو تجربة أسلحة التدمير الشامل أو أي أسلحة قد تعرض للخطر أرواح سكان المنطقة وصحتهم . وينبغي للدول القائمة بالإدارة أن تتعاون تعاونا وثيقا مع اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار ، وأن تمتثل امتثالا كاملا لجميع مطالب الامم المتحدة .

إن حكومة جمهورية فييت نام الاشتراكية تتمسك بالرأي القائل بأن نظام الفصل العنصري غير الإنساني البغيض في جنوب افريقيا ، والاحتلال المستمر للاراضي الفلسطينية وسائر الاراضي العربية المحتلة من جانب اسرائيل ، إنما هما مظهران لا يمكن إنكارهما للاستعمار بأبشع أشكاله .

فالفصل العنصري في جنوب افريقيا ينبغ من الاستعمار حيث يكفل للاقلية الاجنبية السيطرة السياسية على الاكثرية ، المتمثلة في السكان الاصليين ، واستغلالها اقتصاديا . ومنذ أكثر من أربعة عقود ما فتئ بند جدول الاعمال الخاص بالفصل العنصري يستقطب اهتمام الامم المتحدة . والقرارات العديدة التي اتخذتها

الجمعية العامة تؤكد بصورة صريحة أن نظام الفصل العنصري المفروض على شعب جنوب افريقيا يشكل انتهاكا فاحشا للحقوق الاساسية لذلك الشعب ، وجريمة ضد الإنسانية . وفي ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، اعتمد بتوافق الآراء الإعلان الخاص بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، معبرا بصورة واضحة عن عزم المجتمع الدولي الاكيد على القضاء على تلك الآفة .

ومنذئذ أُحرز تقدم كبير صوب تحقيق هذا الهدف . لكن أسس الفصل العنصري في جنوب افريقيا لم تتم إزالتها بالكامل ، ومازال شعب جنوب افريقيا بعيدا عن تحقيق هدفه النهائي . ولذا من السابق لأوانه التفكير في تخفيف الضغط على نظام بريتوريا . وعلى المجتمع الدول أن يظل يقظا حتى تتهيأ جميع الاوضاع المنصوص عليها في إعلان الامم المتحدة الخاص بالفصل العنصري وحتى ينال شعب جنوب افريقيا فعلا حقوقه الاساسية .

وشعب فييت نام يؤيد تأييدا كاملا عقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الاوسط ويعتقد اعتقادا راسخا أن تسوية المشاكل في تلك المنطقة ينبغي أن تستند الى قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . إن الاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، وفي طليعتها حقه في تقرير المصير وحقه في إنشاء دولته المستقلة ، هو شرط أساسي لإنجاز عملية إنهاء الاستعمار في ذلك الجزء من العالم .

ومسألة الصحراء الغربية هي إحدى مسائل إنهاء الاستعمار أيضا . وهي لم تحسم بعد بشكل يحترم الحقوق غير القابلة للتصرف لسكانها في تقرير المصير . وفي هذا الصدد ، نؤيد تمام التأييد خطة الامين العام للامم المتحدة ، الجاري تنفيذها الآن ، من أجل إيجاد حل نهائي لهذه المسألة . ويشرف فييت نام اشتراكها في تقديم مشروع القرار A/C.4/46/L.2 بشأن الصحراء الغربية الذي اعتمد مؤخرا بتوافق الآراء في اللجنة السياسية الخاصة .

والامم المتحدة ، منذ توقيع ميثاقها ، وبصفة خاصة منذ اعتماد إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في عام ١٩٦٠ ، أسهمت إسهاما هائلا في المنجزات

الرائعة التي حققتها عملية إنهاء الاستعمار . واللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار قد لعبت دورا هاما جدا في إبقاء الحالة في الأقاليم المستعمرة قيد التدقيق المستمر ، وفي التوصل الى نهج متضافر في معالجة قضية إنهاء الاستعمار في هذا المحفل الدولي . ولم تكتف اللجنة بالنهوض بمهمة الإبلاغ عن مدى تنفيذ الإعلان بل اقترحت أيضا اتخاذ تدابير فعالة لتحقيق هدفها ، وعبأت الدعم والمساعدة الدوليين للشعوب التي مازالت خاضعة للاستعمار . ونحن نقدر أيما تقدير المنجزات الهامة للأمم المتحدة واللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار لجهودهما الدؤوبة من أجل تحقيق ذلك الهدف النبيل المتمثل في إنهاء الاستعمار .

لم يبق أمام عالمنا إلا ثمانية أعوام على بداية القرن الحادي والعشرين . ولكن مازال يتعين علينا أن نقوم بالكثير قبل أن يصبح بوسعنا أن نعلن أن الاستعمار قد استئصل من كوكبنا تماما والى الابد . وتحقيقا لذلك الغرض يتعين على الأمم المتحدة أن تضاعف جهودها ، ويتعين على دولها الاعضاء - ولا سيما الدول القائمة بالإدارة والدول الاخرى المعنية - أن تمتثل امتثالا تاما للقرارات والإعلانات ذات الصلة الصادرة عن هذه المنظمة .

إن الشعب الفييتامي ، الذي عانى هو ذاته معاناة جسيمة من نير الاستعمار لما يقرب من قرن ، قد أسهم من خلال كفاحه الباسل من أجل الاستقلال والحرية إسهاما قيما في عملية إنهاء الاستعمار في العالم . ونود مرة أخرى من هذا المنبر أن نؤكد من جديد تصميم شعبنا القوي على تقديم الدعم المتواصل والحثيث للشعوب في الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، وللشعوب في جنوب افريقيا والأراضي العربية المحتلة ، والصحراء الغربية ، وفي أماكن أخرى ، في كفاحها العادل من أجل تقرير المصير والاستقلال . وتقف فييت نام على أهبة الاستعداد للإسهام على النحو الملائم في تحقيق هدفنا المشترك ، وهو كتابة الفصل النهائي في تاريخ عملية إنهاء الاستعمار خلال هذا العقد . وفي هذا الصدد ، أود أن أعلمكم بأن وفد فييت نام يشرفه بالغ الشرف أن يشارك في تقديم مشروع القرار (A/46/L.22) بشأن العقد الدولي للقضاء على الاستعمار الذي سيقدم اليوم الى هذا المحفل . إننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن مشروع القرار هذا سيحظى ، لكونه يتمشى بشكل كامل مع ميثاق الامم المتحدة وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، بالتأييد القوي من جانب جميع الدول الاعضاء في مجتمعنا .

السيد سيلوفتش (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : شهدنا في الاعوام الماضية منجزات هامة في ميدان إنهاء الاستعمار ، وبوجه خاص في حالة ناميبيا . وقد دخلت مسألة الصحراء الغربية مرحلة حاسمة ، والامم المتحدة تعمل بنشاط للإعداد من أجل إجراء استفتاء يقرر فيه شعب الصحراء الغربية مصيره . وقد حدثت تطورات مشجعة فيما يتعلق بجزر مالفيناس ، ونرى أن المفاوضات بين الارجنتين والمملكة المتحدة ستتمخض عن حل عادل .

ولا شك في أنه يتعين على الامم المتحدة والمجتمع الدولي قطع شوط لا بأس به قبل تحقيق هدف التنفيذ العالمي لإعلان إنهاء الاستعمار . وحقيقة أن قائمة الاقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي تتضمن بصورة رئيسية جزرا صغيرة في المحيط الهادئ والبحر الكاريبي لا تقلل من أهمية هذا الالتزام الملقى على عاتق الامم المتحدة .

إن التجربة التي اكتسبناها تقوي اقتناعنا بأن دور الامم المتحدة في عملية إنهاء الاستعمار يتسم بأهمية قصوى . وقد ثبت أيضا ، مع مرور الزمن ، أنه إذا توفرت لدى جميع المعنيين الإرادة السياسية ومشاعر التعاون المشترك ، يصبح بالإمكان حسم مشاكل الاستعمار سلميا . وكما هو الحال في مجالات الحياة الدولية الاخرى ، فإن الحوار والتعاون في مجال إنهاء الاستعمار يمثلان الطريق السليم الذي ينبغي لنا اتباعه لنكفل تمكين شعوب باقي الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من التعبير عن إرادتها بحرية والتمتع بحقها في تقرير المصير . ومن أجل أن يكون إسهامنا أكثر فائدة ، ينبغي لنا أن نتوصل فيما بيننا الى توافق في الآراء بشأن القرارات والمقررات التي تتخذها الجمعية العامة للامم المتحدة . وبذلك ، نجعلها ملزمة للجميع ونكفل تنفيذها الكامل .

وقد تحققت بالفعل في هذا الصدد بعض النتائج في عمل لجنة الـ ٢٤ واللجنة الرابعة خلال هذا العام . ولكن لا بد من القيام بالمزيد ، وينبغي للجنتين أن تعالجا هذه المسائل بطريقة فيها مزيد من الابتكار وبروح من التعاون . وفي هذا السياق ، تقتضي الضرورة إقامة صلات وتعاون أوثق بين لجنة لـ ٢٤ والدول القائمة بالإدارة .

وبمبادرة من حركة عدم الانحياز ، أعلنت الجمعية العامة الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ العقد الدولي للقضاء على الاستعمار . ويسعدنا أن نرى أن الامين العام قدم في تقريره (A/46/634) اقتراحات لخطة عمل من أجل تنفيذ العقد ترمي الى قيام عالم يخلو من الاستعمار بحلول القرن الحادي والعشرين . وإننا نثني على الامين العام لما بذله من جهود أثبتت مرة أخرى تفانيه الشخصي لقضية إنهاء الاستعمار .

وفي هذا الصدد ، يشرفني ويسعدني أن أقدم للجمعية العامة ، بالنيابة عن العديد من بلدان عدم الانحياز ، مشروع القرار A/46/L.22 ، المعنون "العقد الدولي للقضاء على الاستعمار" للنظر فيه واعتماده . وقد قدمنا توا نصه الى الامانة العامة ، وسينشر ، حسبما فهمنا ، في الغد . وبما أن هناك بعض الآثار المالية

المترتبة عليه ووجود حاجة الى بعض الوقت لإتمام الإجراءات اللازمة ، فإن بث الجمعية العامة في هذا المشروع سياتي في الوقت المناسب . وقد عملت بلدان عدم الانحياز دون كلل على أن تكون هذه المبادرة مبادرة مثمرة .

لقد أنشأ المؤتمر التاسع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز فريقا عاملا وأناط به مهمة المساعدة في تنفيذ خطة عمل الامم المتحدة لتنفيذ العقد . وقد ركز الفريق أنشطته في هذه المرحلة على مساعدة الامين العام في إعداد خطة العمل وقدم عددا من الافكار والاقتراحات التي اعتمدها وأقرها المؤتمر العاشر لوزراء خارجية بلدان عدم الانحياز المعقود في أكرا بغانا في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ . ومنذ البداية ، وضعت بلدان عدم الانحياز في اعتبارها أنه ينبغي صياغة خطة العمل بحيث تتمتع بأقصى قدر ممكن من دعم جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، مع الحفاظ على مبادئ ومواقف بلدان عدم الانحياز بشأن إنهاء الاستعمار .

وإن الجمعية العامة ، باعتمادها مشروع القرار المعروض عليها ، ستعتمد في الوقت ذاته المقترحات الواردة في مرفق تقرير الامين العام المؤرخ في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ (A/46/634) ، لتشكل عناصر خطة عمل العقد . كما أنها ستعلن أن الهدف النهائي للعقد هو ممارسة شعب كل من الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي حقه في تقرير المصير ، وأن يجري هذا بحرية ودون ممارسة أي ضغط خارجي ، ومع قيام الامم المتحدة بدور مناسب .

وباسم مقدمي مشروع القرار ، ادعو جميع الدول الاعضاء الى تاييده . وأود أيضا أن أحث جميع الدول الاعضاء ، وكامل منظومة الامم المتحدة ، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية الاخرى ، على أن تدعم تنفيذ خطة العمل وتشارك في ذلك بصورة إيجابية ، مما يقرب الامم المتحدة من العالمية الكاملة ويضمن أن تصبح المفارقة الزمنية المتمثلة في الاستعمار في خبر كان من قبل بزوغ فجر القرن الحادي والعشرين .

برنامج العمل

الرئيس : لقد استمعنا الى آخر المتكلمين لهذا الصباح في المناقشة حول هذا البند ؛ وسنواصل المناقشة حول هذا البند صباح الغد . وبلغني أن أربعة مشاريع قرارات قدمت لتبت فيها الجمعية في إطار هذا البند . وسعيا الى توفير الوقت الكافي للنظر فيما يترتب عليها من آثار في الميزانية البرنامجية ، ستبت الجمعية في مشاريع القرارات هذه بعد حوالي أسبوعين ، في موعد سيعلن عنه في اليومية .

وسينظر أيضا ، بعد حوالي أسبوعين ، في تقارير اللجنة الرابعة التي كان من المقرر النظر فيها غدا .

وأود أن أذكر الأعضاء بأن الجمعية العامة ستنظر عصر الاربعاء ، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ، في البند ٣٤ من جدول الاعمال ، "الحالة في كمبوديا" ، كما ستنظر ، مثلما سبق الإعلان عنه ، في البند ١٨ (ز) ، "تعيين أعضاء وحدة التفتيش المشتركة" .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠